مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2003
اسم الكاتب: بدرية صالح عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7504
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal
Issue (68) December (2024) ISSN: 1815-5561 E-ISSN: 2521-912X

The Determinants of Societal Peace in Iraq After 2003

Badrea Salih Abdullah*
badrea.salh@gmail.com

Receipt date: 13/3/2024 Accepted date: 2/5/2024 Publication date:1/12/2024

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi68.727

Copyrights: © 2024 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

After the political change in Iraq in 2003, Iraq faced security and political challenges. The reliance on consociational democracy in Iraq and sectarian quota systems in distributing governmental positions greatly impacted social cohesion in Iraq. This sectarian quota system transformed Iraqi society into groups that strengthened allegiance to tribes and clans rather than to the nation. Iraqi society cannot remain cohesive, nor can Iraq remain unified and strong, except within a framework that promotes coexistence, social peace, and participation in one unified nation while ensuring the rights of various ethnicities, minorities, and diverse religious and sectarian groups in Iraq.

There are fundamental mechanisms necessary to enhance coexistence and social peace in Iraq, including dialogue based on common interests, building state institutions based on meritocracy away from sectarian quotas, emphasizing the role of religion and religious authorities in promoting tolerance and compassion, avoiding discrimination among the components of the population based on ethnicity or religion, solidifying Iraqi national identity, and ensuring loyalty to the unified nation.

keywords: Societal Peace, peaceful coexistence, social cohesion, national reconciliation in Iraq.

* Asst. Prof. Dr. /University of Baghdad /Centre of Strategic and International Studies.

مجلة العلوم السياسية
العدد (68) كانون الأول (2024) E-ISSN: 2521-912X ISSN: 1815-5561

محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

بدرية صالح عبد الله*

الملخص:

بعد التغيير السياسي في العراق عام 2003 واجه العراق تحديات أمنية وسياسية، ونتيجة الاعتماد على الديمقراطية التوافقية في العراق والمحاصصة الطائفية في توزيع المناصب عند تشكيل الحكومة العراقية أثر بشكل كبير وواقع على السلم المجتمعي في العراق، حيث حولت هذه المحاصصة الطائفية المجتمع العراقي الى جماعات وتكاثرت وعززت الانتماء للعشيرة والقبيلة بدلاً من الانتماء للوطن. ان المجتمع العراقي لا يبقى متماسكا ولا يمكن للعراق ان يبقى موحدا وقويا إلا في اطار نوع من التعايش والسلم المجتمعي الطوعي والمشاركة في الوطن الواحد مع ضمان حقوق مختلف القوميات والأقليات والجماعات الدينية والمذهبية المتعددة والمتنوعة في العراق. هناك آليات أساسية ينبغي توافرها لتعزيز التعايش والسلم المجتمعي في العراق منها: الحوار المبني على المصالح المشتركة، وبناء أجهزة الدولة على أسس الكفاءة بعيدا عن المحاصصة الطائفية، والتأكيد على دور الدين والمرجعية الدينية في إشاعة روح التسامح والرحمة، وعدم التفريق بين مكونات الشعب على أساس العرق أو المذهب، وترسيخ الهوية الوطنية العراقية، وأن يكون الولاء للوطن الواحد.

الكلمات المفتاحية: السلم المجتمعي، التعايش السلمي، التماسك الاجتماعي، المصالحة الوطنية في العراق.

* أستاذ مساعد دكتورة/ جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

Issue (68) December (2024) ISSN: 1815-5561 E-ISSN: 2521-912X

المقدمة:

يعد العراق وحدة طبيعية متكاملة وتتميز عبر التاريخ بمميزات اجتماعية، هي التعددية في المذاهب والديانات والاتجاهات الفكرية وكانت هذه التعددية مصدر غنى في الثقافة والبناء حيث يوجد هناك تعايش وانسجام بين مكونات الشعب العراقي جميعا منذ قرون وذلك لوجود عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية، وأيضاً بسبب التراث الحضاري المشترك الذي يعود للحضارات القديمة والتي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية والتي لها دور في توحيد العراقيين في هوية واحدة، الى جانب ذلك كان للحضارة الاسلامية العربية ومبادئ الاسلام دور كبير في التوحيد والتعاون والتسامح. وبعد التغيير السياسي في العراق عام 2003 واجه العراق تحديات أمنية وسياسية، ونتيجة الاعتماد على الديمقراطية التوافقية في العراق والمحاصصة الطائفية في توزيع المناصب عند تشكيل الحكومة العراقية أثر بشكل كبير وواقع في السلم المجتمعي في العراق اذ حولت المحاصصة الطائفية المجتمع العراقي الى جماعات وتكاثرت وعززت الانتماء للعشيرة والقبيلة بدلا من الانتماء للوطن.

هدف البحث: يرمي البحث الى ايجاد افضل الآليات و الأسس التي ترسخ وتعزز من خلال التعايش والسلم المجتمعي في العراق الذي يتميز بالتعدد والتنوع العرقي والديني والمذهبي وكيف يمكن للنظام السياسي والحكومة المدنية اتباع افضل السبل والوسائل التي من شأنها تعزيز السلم المجتمعي في العراق.

أهمية البحث: يوضح البحث أهمية التعايش السلمي المجتمعي في العراق بعد اشاعة الفوضى والعنف والنزاعات الطائفية وعدم قدرة النظام السياسي على حفظ الامن والسلم الأهلي والتعايش داخل المجتمع نتيجة السياسات الخاطئة من قبل الحكومة، فضلا عن التدخلات الخارجية التي انعكست سلبا على السلم المجتمعي في العراق .

مشكلة البحث: واجه السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2003 مشكلة العنف والنزاعات الطائفية نتيجة المحاصصة السياسية والبطالة والانفلات الامني من جهة

وعدم قدرة النظام السياسي القائم على حفظ الامن والسلم الاهلي والتعايش السلمي المجتمعي من جهة اخرى، وفي هذا البحث يتم الاجابة عن هذه التناقضات والتحديات لتحقيق السلم المجتمعي العراقي.

فرضية البحث: ان المجتمع العراقي يتميز بالتنوع والتعدد الديني والعرقي والقومي ويواجه السلم المجتمعي في العراق محددات سياسية وأمنية واقتصادية وهي تؤثر بشكل سلبي في التعايش السلمي الاهلي في المجتمع العراقي .

خطة البحث: لقد جاء تقسيم البحث على ثلاثة محاور، تناول المحور الاول مفهوم السلم المجتمعي والمفاهيم المقاربة، وتناول المحور الثاني واقع السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2003، اما المحور الثالث فتطرق الى اليات تعزيز السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2003 مع الخاتمة .

منهجية البحث:

ان المنهجية الاكثر انسجاما مع طبيعة الموضوع هي المنهج الوصفي فضلا عن المنهج التحليلي من حيث بيان الاطار المفاهيمي للسلم المجتمعي وآليات وأسس تعزيز السلم المجتمعي .

المحور الأول: مفهوم السلم المجتمعي والمفاهيم المقاربة

يعرف السلم على أنه المصطلح الذي يستعمل لوصف فكرة عامة لكن على درجات مختلفة، والسلم هو الخير الذي يشمل التعامل بين طرفين او اكثر ويتضمن مطالبة الفرد الحق في الحياة بحرية وان يعترف بحق الآخرين في العيش بحرية تامة مهما كان الاختلاف معه في الدين او اللغة او المذهب او العرق ويتضمن ايضا علاقة الفرد بالبيئة الاجتماعية والدولية، وهناك مستويات للسلم لا تقتصر على مستوى واحد ومن اكثر هذه المستويات:

1. المستوى الدولي ويعني التعاون بين دول العالم على اساس تبادل المصالح والتفاهم التجاري والاقتصادي.

2. المستوى السياسي ويعني الحد من الصراع والتحكم في ادارته والعمل على احتوائه مما يفتح قنوات الاتصال والتعامل الذي تقتضيه ضروريات الحياة.

3. المستوى الثقافي والديني والحضاري والذي يعني احترام التعددية الدينية والثقافية والحضارية (محمد وكاظم 2022، 36).

والسلام يعني ايضا البراءة والسلامة من العيوب والرضا ويتضمن ذلك الآمان والرضا واستقرار النفس وهذه المعاني كبيرة يفهمها الناس والأجيال وهم يبذلون الجهد لتحقيقها في حياتهم ويرمي السلام الى التعافي والمصالحة الوطنية في المجتمعات المتصارعة والمتمزقة (عبد العزيز 2005، 36).

كما ويعرف السلم المجتمعي بأنه حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه او بين شرائحه المختلفة وهو حالة من السلام والتعايش والتفاهم تسود داخل المجتمع وتعد مقوما اساسيا لتطور المجتمع وتقدم افراده (حمود 2022، 43).

ويعرف السلم المجتمعي بأنه مجموعة من الاجراءات التي يترتب عليها عملية الانتقال من حالة الصراع الى حالة التعاون بين اعضاء المجموعات الاثنية التي تكون في حالة صراع أو اختلاف مما يشير الى الترتيبات التي تقتضيها مرحلة ما بعد النزاعات والصراعات وذلك من خلال إحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت ذلك النزاع من خلال تعزيز عناصر الثقة بين الاطراف المتنازعة (العنير والاسدي، 132)، والى جانب ذلك يمكن تقييم طبيعة علاقاته المجتمعية وقبوله بواقع حالة التعايش السلمي ومد جسور التواصل الاجتماعي بين مختلف افراده وشرائحه المختلفة وقواه الدينية والعرقية والسياسية والطبقية، فالسلم الاجتماعي هو توافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل لحقوق الافراد في المجتمع (جاسم 2012، 46).

وبتعبير آخر السلم المجتمعي هو عملية اجتماعية تعكس حالة الاستقرار والانسجام والتعايش المشترك بين ابناء المجتمع الواحد.

وتنبع هذه العملية اولا من داخل النفس البشرية لينعكس هذا السلام على المجتمع. اذن هو الشعور بالاستقرار النفسي وانعدام الخوف في المجتمع السياسي القائم على احترام وضمان الحقوق والحريات الاساسية للأفراد، ومن المفاهيم المقاربة للسلم المجتمعي هي:

أ–التعايش السلمي: ويقصد به حصيلة بناء علاقة إيجابية بين حق الاختلاف وضرورة المساواة وأي خلل في المعادلة يضر في حقيقة التعايش في اي مجتمع ووطن، والتعايش بطبيعته لا يلغي الاختلاف بين المكونات والتعبيرات وإنما يحدد وسائلها ويضبط متوالياتها والتعايش لا يعني السكوت وإنما يثبت الوسيلة الايجابية لعملية التنافس والاختلاف والنزاعات والمتباينات (العنير والاسدي، 133)، كما يعرف التعايش السلمي بأنه قيام تعاون بين دول العالم على اساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية , فضلا عن ذلك هو الغاء التمايز العنصري بين الشعوب جميعا وتحطيم الفوارق والامتيازات (جاسم 2012، 46).

ب– المصالحة الوطنية: هي عملية التوافق الوطني التي على اساسها تنشأ العلاقة بين الاطراف السياسية المجتمعية القائمة على اساس التسامح والعدل ولتحقيق التعايش السلمي بين اطراف المجتمع كافة بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من طريق آليات وإجراءات محددة، كما تعرف بأنها توافق وطني بين مجموعة من الاطراف داخل المجتمع الواحد من اجل سد الفجوات ومحاولة تقريب وجهات النظر وهذا التوافق نشأ على اساس علاقة بين الأطراف السياسية المجتمعية قائم على قيم التسامح وإزالة اثار صراعات الماضي من طريق آليات محددة وفق مجموعة من الإجراءات ترمي إلى تحقيق الاستقرار، وتدور المصالحة الوطنية بين الحكومة والشعب أو بين فئات المجتمع المختلفة المتخاصمة (وناس 2013، 29).

ت– الأمن المجتمعي: هو خلق توازن فعلي بين الخصوصية الدينية الثقافية اللغوية العرقية وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي عادل

وللأمن المجتمعي جوانب عديدة، إذ يعد أحد انواع أبعاد الأمن المتمثلة بالجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية لمنظومة المجتمع بأسره وعلى المستويات الحياتية جميعها لهذا المجتمع، ولهذا يعد الأمن المجتمعي ظاهرة متعددة المجالات ولا تقف على مجال معين، كما يقوم الأمن الاجتماعي على مجموعة من الأسس التي تتحقق بتوافرها مثل التماسك بين أفراد المجتمع بشعورهم بالانتماء الى وطن واحد و مجتمع واحد والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية تعبر عن حضارتهم وتحقق التعاطف بين افراد المجتمع الذي يمثل انحسار الأنانية الفردية لصالح الطبيعة الاجتماعية للأفراد والناتجة عن أدراك ضرورة التكافل الاجتماعي (كاظم 2022، 30).

المحور الثاني : واقع السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2003

بعد التغير السياسي عام 2003 في العراق تدهور الوضع الامني اذ ظهرت النزاعات المسلحة ذات الدوافع العنصرية وتنامي المعتقدات الطائفية والعرقية والحزبية مع غياب الاتفاق الوطني والقومي داخل الدولة، وكذلك الدور الخارجي (الاقليمي والدولي) كلها عوامل اثرت سلبا في المجتمع العراقي واسهمت في نشر الفوضى وانعدام الامن والاستقرار السياسي وانهيار المجتمع وتشظيه وفق انتماءات دينية وطائفية وقومية وقبلية بدلا من الانتماء الوطني ولا ننسى هنا دور الاحزاب والتنظيمات السياسية فيما بينها كلها عوامل اثرت في التعايش السلمي والاجتماعي في العراق، فضلا عن ذلك شهد العراق بعد العام 2003 حالات وحوادث عديدة من الاستهدافات على الهوية الطائفية الأمر الذي خلق حالة من الاحتقان السياسي والطائفي والتخندق وطرح مشروع الهوية والتقسيم والفيدرالية في العراق (جميل 2006، 62).

ولقد اسهمت المحاصصة الطائفية في تكريس وجودها والتي كانت من نتائجها تمزيق النسيج الاجتماعي في العراق (فياض ومهدي 2013، 40)، وتكوين حكومة محاصصة تقوض المفاهيم السياسية للديمقراطية كالمعارضة السياسية والأغلبية السياسية والأقلية السياسية وأدت الى عدم الاستقرار السياسي وشل حركة الحكومة ومجلس النواب وعدم

قدرتها على الاستجابة لمطالب المواطنين وذلك نتيجة لظهور الاعتراضات المتعددة في مجلس النواب بسبب عدم تحقيق تعاون بين مختلف القوى السياسية في ائتلاف واحد (سفيح 2017، 172). كما عززت الانتخابات العامة حالة التفكك العرقي والطائفي التي قامت على اساس المحاصصة السياسية بين الكتل السياسية ونتيجة لذلك اصبحت خاصية التوافق السياسي حاضرة في تمرير الصفقات السياسية وازاحة الخلافات، مما ادى الى هشاشة عمل صانعي السياسة في السلطات جميعها التشريعية والتنفيذية والقضائية (علاي 2012، 114).

كما ان الدستور العراقي الدائم لعام 2005 احتوى على بعض الفقرات والنصوص التي ينبغي اعادة النظر فيها واعادة صياغتها القانونية من جديد مما افرز حالة من عدم الاستقرار والتناقض في ادارة البلاد الامر الذي قاد الى ظهور العديد من الصراعات والأزمات السياسية وهذا ما أثر سلبا في بناء الهوية الوطنية والصراع حول مصالح وإدارة الموارد وكلاهما زعزع الثقة بالمصالح الوطنية وكذلك بالتعايش السلمي والسلم المجتمعي والخلاف حول قضايا عديدة دون وجود حلول (محمد 2008، 245)، فضلا عن ذلك الاخفاقات السياسية التي تعرض لها المجتمع العراقي وضعف الوعي المجتمعي تجاه القانون والنظام وانتشار الفساد السياسي والمحسوبية وغياب العدالة القانونية الأمر الذي جعل النظام القانوني غير ذي معنى وغير مرضي للكثير من القوى المجتمعية (العيثاوي 2018، 92). الى جانب ذلك ولدت الانقسامات الطائفية والعشائرية حالة من عدم الاستقرار للوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003 مما ادى الى وجود مجتمع سلبي على العكس من ذلك المجتمع المدني الذي يتمتع بالحرية والاستقلالية والسلم المجتمعي وبعد تفجير الامامين العسكريين في شباط 2006 تدهورت الاوضاع الامنية وشهد المجتمع العراقي ممارسات عنف وقتل على الهوية وتطورت تلك الممارسات الى عمليات استهداف الكفاءات وكان الهدف من هذه الاعمال الارهابية بث التفرقة الطائفية بين ابناء الوطن الواحد (السعدون 2007، 182).

وبعد عام 2003 شهد العراق صدور العديد من الصحف والقنوات الاعلامية المسموعة والمرئية مثلت جهات حزبية مختلفة تمارس عملها دون قيد او رقابة وأصبح لها دور في تضليل الرأي العام وخداعه بما يلائم مصالحها وأصبح العمل الاعلامي يمر بحالة الفوضى والعشوائية والتضليل بسبب غياب القانون مما أثر في السلم المجتمعي (ابراهيم 2015، 160).

ومن الاخفاقات السياسية التي تعرض لها المجتمع العراقي هو ضعف الوعي المجتمعي تجاه القانون والنظام وانتشار الفساد السياسي والمحسوبية وغياب العدالة القانونية الأمر الذي جعل النظام القانوني غير ذي معنى وغير مرضي للكثير من القوى المجتمعية، كما ان سطوة العشائر والمحسوبية نتيجة عدم الثقة بالنظام القانوني كلها عوامل ساعدت على عدم الاستقرار وفشل الانظمة السياسية العراقية في بناء مجتمع عراقي متكاتف ومندمج بالرؤى والأهداف بل زادت من حالة التعصب العرقي والطائفي وان عملية التعايش والسلم المجتمعي تتمثل في عملية بناء السلام والتلاحم الوطني والاعتراف بميزة التنوع المجتمعي والتسامح وترسيخ روح المواطنة وحب الوطن لدى الفرد العراقي... وعلى المستوى الاقتصادي ومن أهم المشكلات التي تؤثر في السلم المجتمعي هي مشكلة الفقر والبطالة بسبب ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على العوائد النفطية ومع تزايد معدلات النمو السكاني العالية نسبيا وإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي وضعف الادارة العامة والافتقار الى الخدمات الأساسية وهي الصحة والتعليم والتغذية فضلا عن سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي الامر الذي أدى الى تزايد ظاهرة الفقر وانتشار الفساد المالي والإداري أحد المؤشرات الاساسية في الفشل الاقتصادي واهم معوقات البناء الاقتصادي العراقي والذي يهدد الاستقرار والسلم المجتمعي العراقي. وبسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني بعد عام 2014 ودور الجماعات الارهابية المتطرفة المتمثلة بتنظيم داعش الارهابي وغياب المؤسسة السياسية، كلها عوامل أثرت في سلم المجتمع في العراق وغياب الثقة بين مكونات

الشعب العراقي، إلا انه بفعل تطبيق خطة فرض القانون والإجراءات الواسعة التي اتخذتها الحكومة على الصعيد الامني والسياسي وترسيخ وانجاز المصالحة الوطنية اذ طرحت مبادرات المصالحة الوطنية والتهدئة من مختلف الجهات الداخلية والخارجية بهدف الحد من احداث القتل الطائفي والعمليات المسلحة والاحتقان في البلاد وإطلاق رجال الدين والسياسيين النداءات والدعوات ضمن اطار تحريم الدم العراقي وتهدئة الاوضاع والمصالحة بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية وخارجها وأعلن عن انشاء اللجنة العليا للحوار والمصالحة الوطنية في حزيران 2006 (الجابري وجاسم 2009، 50-51)، فضلا عن ذلك اطلقت الفتوى من المرجعية الدينية في النجف متمثلة في مكتب السيد السيستاني في عام 2007 والتي حرمت الدم العراقي وكذلك رفضت وجود الجماعات المسلحة التي تضعف من هيبة الدولة وقدرتها على بسط الامن والنظام (بيان مكتب السيد السيستاني 2007). وأيضا كان لشيوخ العشائر دور في تكوين ما يسمى بمجالس الصحوات والذي تزامن مع مشروع الحكومة العراقية في تطبيق خطة فرض القانون بعد ان تنامت قدرات اجهزتها الامنية القتالية و الاستخبارية وتزايد الاهتمام الدولي والمحلي والرسمي والشعبي بتحقيق السلم المجتمعي في العراق والذي لن يتحقق إلا بتحقيق الاستقرار على مختلف اشكاله، كما انه احد عوامل التنمية المستدامة وأهدافها خاصة الهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة مع الالتزام بإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد والعمل على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وبالفعل في عام 2019 اخذت الحكومة العراقية على عاتقها انشاء لجنة التعايش والسلم المجتمعي وذلك بعد دمج اللجنة العليا الدائمة للتعايش والسلم المجتمعي ولجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية وصارت هذه اللجنة هي المسئولة عن سياسات الحكومة الاتحادية التي تعزز التماسك المجتمعي في انحاء العراق جميعا والعمل على عودة النازحين.

المحور الثالث: آليات تعزيز السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2017

بعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي وتحرير الموصل عام 2017 يتطلب الامر التأسيس لمرحلة جديدة تعمل على تجاوز المعوقات وبناء السلام والتعايش وقبول التنوع والتسامح وإعادة بناء المواطن من الداخل وإشاعة روح المواطنة من طريق ترسيخ الهوية الوطنية السياسية المدنية العراقية على الهويات السياسية غير المدنية الفرعية وهذا يتطلب توفر أسس واليات عديدة وفي مختلف المجالات منها:

1. المجال السياسي والأمني: تتمثل الأليات السياسية التي ترمي الى تعزيز وبناء السلم المجتمعي من طريق تفعيل المشاركة السياسية اي حق المواطنين ان يكون لهم دور في عملية صنع القرار ومراقبته وترمي الى تعزيز دور المواطنين في النظام السياسي وضمان مساهمتهم في صنع السياسة العامة او التأثير فيها وتكون المشاركة السياسية من الشروط الاساسية لعمل النظام الديمقراطي وان الديمقراطية في جوهرها تقوم على مجموعة من الاعراف والقيم الانسانية التعايش والتسامح واحترام الاخر والحل السلمي للخلافات مع احترام حقوق الانسان والديمقراطية هي الوسيلة التي تسهم في استقرار العراق وازدهاره وبناء الدولة الوطنية والتماسك والاندماج الاجتماعي وتحقيق قيم المساواة والحرية مما يودي الى الاستقرار العام للمجتمع ومن ثم يؤدي الى تحقيق السلم المجتمعي ولا يأتي بالقمع والقهر وإنما بالرضا والتعاطي مع شؤون المجتمع وبالحكمة لمواجهة التحديات والأزمات التي تهدد السلم المجتمعي، كما ان للحكومة دور في خلق مجتمع متجانس بعيد عن التفكير الطائفي او العرقي من طريق اصدار القوانين والقرارات التي ترسخ القيم المطلوبة للتعايش السلمي. ان فكرة الاصلاح الدستوري والسياسي يراد بها تغيير الوضع القائم الى وضع افضل وما يترتب علية تأثير كبير في مؤسسات الدولة وفضلا عن ذلك الإصلاح السياسي الذي يساهم في تأسيس احزاب سياسية وتنظيم حرية الاعلام واحترام حقوق وحريات المكونات والجماعات ضمن اطار الدولة واحترام خصوصية مختلف المكونات وهوياتهم الثقافية والدينية (شياع 2015، 31).

وتبدأ عملية الاصلاح السياسي في العراق بإلغاء نظام المحاصصة الطائفية والتوافقية والاعتماد على مبدأ الكفائة والقدرة على تحمل المسئولية في تولي مناصب إدارة مؤسسات الدولة وتعزيز الهوية الوطنية من أجل وضع ركائز عراق جديد تحكمه القوانين والمؤسسات الشرعية المنبثقة من ارادة الشعب من اجل تحقيق الاستقرار والقضاء على الفساد السياسي والإداري من خلال سيادة القانون ونزاهة واستقلال القضاء، ان عملية الاصلاح في العراق تحتاج الى اصلاح منظومة الوعي السياسي، لأن النضج السياسي غير متحقق وهناك الكثير من الممارسات السياسية التي ما زالت تقتصر على الشعارات وليس العمل بها (محسن 2010، 87) ومن خلال تتبع مجرى الاحداث السياسية لما بعد تحرير الموصل في 2017 ومع التلاحم المجتمعي بعد الانتصار على تنظيم داعش إلا انه لم يتحقق الوعي السياسي بالمستوى المطلوب. اذن أحد مرتكزات الاستقرار السياسي هو الاصلاح الدستوري ومبدأ سمو الدستور والقانون وهناك نقطة مهمة هي تفعيل المصالحة الوطنية واحترام حقوق المواطن والمساواة بين المجتمع امام القانون، ولتحقيق المصالحة الوطنية في العراق تتطلب توفر عناصر منها تطبيق العدالة الانتقالية اذ تمثل العدالة الركن الاول من بين اركان المصالحة الوطنية الثلاثة المتمثلة بالعدالة والحقيقة والتعويض (عليوي 2020، 137-138) السلمي واحترام الاخر وتعزيز الشعور بالمواطنة وقيم المواطنة من طريق تعزيز صلة الانتماء بين المواطن والدولة وتحويلها من رابطة شكلية الى رابطة فاعلة والحرص على تكريس الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وتأهيلهم سياسياً من طريق الممارسات السياسية (الانتخابات، الاستفتاءات)، كذلك تطوير مؤسسات الدولة وجعلها مؤسسات قانونية (الجنابي2019، 126). ونشير الى نقطة مهمة هي ضرورة توحيد الخطاب السياسي للنخب السياسية خاصة الكتل السياسية الفاعلة التي تبنت المشروع الديمقراطي (جاسم 2018، 239). فضلا عن ذلك فان للبرلمان دور في تحقيق السلم المجتمعي من خلال بناء الثقة بالمؤسسات الوطنية من اجل تشجيع اطراف النزاع

على استعمال هذه الوسيلة للتوصل الى حلول للصراع وتحقيق السلم المجتمعي وان اعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية يأتي من طريق مكافحة الفساد بفاعلية داخل البرلمان وفي مؤسسات الدولة كافة، ومن خلال تعزيز الحوار الوطني وإعطاء صوت للفئات المهمشة ومحاولة أدراجها ومشاركتها في العملية السياسية وفي عملية اتخاذ القرار، كما ان للبرلمان دور في تحسين مستوى تمثيل الاقليات وكذلك تشريع القوانين التي تعزز حقوق الانسان وتأخذ بالنظر حقوق الطبقات الاكثر فقرا في اقرار الموازنة لغرض تحسين العدالة والإنصاف بين الجميع (تقرير جمعية الامم المتحدة 2012) .

2. المجال الاجتماعي: هنا تأتي اهمية الحوار في تحقيق التعايش الاجتماعي للقضاء على الصراعات العرقية والتعصب القبلي والقضاء على الحقد وترسيخ المحبة والتعاون بين افراد المجتمع. وقد كان للمؤسسة الدينية دور مهم في دعم وتعزيز السلم المجتمعي وقدمت المرجعية مبادرات الاصلاح الاجتماعي لتعزيز التماسك الاجتماعي بالرغم من تنوعهم الديني والمذهبي والقومي ومحاربة التطرف الفكري ونشر خطاب الاعتدال والتسامح والمحبة والوحدة الوطنية في اغلب خطب وبيانات المرجعية وتجنب اثارة الخلافات المذهبية، كما مارست دورا مهما في مكافحة تنظيم داعش الارهابي بإصدار فتوى الجهاد الكفائي. الى جانب ذلك كان للعشائر العراقية دورا كبيرا من طريق الدفاع عن العراق وشعبة ووحدة اراضيه ومن طريق مجالس الصحوات والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي والاندماج الوطني والتي تعد احد عوامل الاستقرار السياسي وتحجيم حالات العنف والنزاع وتحقيق المصالحة الوطنية، وتمارس العشيرة دورا اساسياً في عملية المصالحة الاجتماعية بوصفها الركيزة الأساسية للمجتمع، والحكومة غير قادرة بمفردها على حل الخلافات جميعها، وتدخل العشيرة هنا ركيزة متحكمة بالمشهد الاجتماعي والسياسي في البلاد، لكن في الوقت ذاته على الدولة ان تمارس دورها في مجابهة نفوذ العشائر الذي اخذ يتعارض مع ادواتها السياسية والقانونية والاجتماعية من طريق مجابهة بعض الظواهر السلبية غير المرغوب فيها في المجتمع من تقاليد

وأعراف العشائر مثل (طرق البيوت، الكتابة على الدور والمحلات مطلوب عشائريا او دم)، والسعي الى اشاعة روح التسامح والمحبة بين افرادها كذلك العمل على سحب السلاح واحتكاره بيد الدولة سواء بالشراء (الترغيب) أم باستعمال القانون (القوة) الذي يدعم الدولة في حيازتها للسلاح وسحبه من يد غيرها (ناجي 2020)، وتسخير الامكانيات القبلية والعشائرية في العراق من اجل ترسيخ مفهوم واسس التعايش والسلم المجتمعي، وهنا يمكن القول ان سطوة العشائر والمحسوبية وعدم الثقة بالنظام القانوني وغيرها كلها عوامل ساعدت على عدم الاستقرار، والتي يمكن معالجتها من طريق التداول السلمي للسلطة وسيطرة احكام القانون وتوفير ضمانات حقيقة وفعالة لضمان الحقوق والحريات العامة وعدم انتهاكها، وغيرها من العوامل التي تساعد في تحقيق الاصلاح وجعل الدستور العراقي اكثر واقعية(مؤيد وعليوي 2016، 297)، والتأكيد على دور الشرطة المجتمعية التي تعمل على ارساء قواعد الامن المجتمعي ومحاربة الاضطهاد الاسري والأساليب القهرية في التعامل مع الاخر وصولا الى خلق مجتمع متعايش سلميا، وترسيخ مبادئ السلم المجتمعي(خليفة 2022، 78). وعند الحديث عن دور مؤسسات المجتمع المدني يجب ان نعرف بان المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تعمل بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح الافراد، أو جماعات ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف (عمران 2019، 175)، أي ان دور المجتمع المدني دور وسيط بين الحكومة والمواطن من خلال التوفيق، إذ يُعد قناة اتصال لنقل اهداف المواطن ورغباته بطريقه سليمة الى الجهات الحكومية، وأصبحت منظمات المجتمع المدني عنصرا اساسياً في مجال اعادة الاعمار عقب الصراع والتنمية وغيرها من المجالات الانسانية، ويتضح دورها في تحقيق السلم الاهلي من طريق النصيحة التي تقدمها بشأن المصالحة الوطنية وتقديم الخبرات وتوفير المعرفة والمساعدات الفنية للمنخرطين في بناء السلام بوصفها جهة محايدة غير حكومية تؤدي دور الموثق لبعض الانتهاكات والتجاوزات في اثناء مدة

النزاع المسلح ومن ثم تدفع الاطراف للحوار والتوصل لاتفاق السلام. ووفقا لقانون المجتمع المدني رقم (١٢) لسنة 2010 في المادة (٤٥) يكون ارتباطها مع امانة مجلس الوزراء وللمجتمع المدني دور ممارسة الدور التوعوي والثقافي والتأكيد على اهمية التداول السلمي للسلطة وأهمية المشاركة السياسية من طريق الندوات والورش وإصدار النشرات ونشر التعاطف والمساعدة وتقديم الخدمات العامة ونشر ثقافة التسامح الفكري واحترام الرأي الاخر، وفي العراق نرى ان منظمات المجتمع المدني غير فاعلة لارتباط عدد منها بجهات داخلية أوخارجية(محمود 2012، 635)، بمعنى آخر تعاني مؤسسات منظمات المجتمع المدني العراقية الكثير من المشكلات والتحديات نتيجة الوضع السياسي الامني وانحسار مصادر التمويل النزيه الذي يشكل عصب الحياة لهذه المنظمات والفساد المالي الذي اثر بشكل سلبي في مصداقية بعضها، وبالرغم من ذلك استطاعت منظمات المجتمع المدني من تقديم المساعدات الانسانية لضحايا الحرب وأعمال العنف وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة وترسيخ مبادئ التعايش السلمي والسلم المجتمعي وحقوق الانسان والمساواة وتمكين المرأة ومكافحه الفساد في الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات.

3-المجال الثقافي: للثقافة دور في تفعيل التعايش والسلم المجتمعي وخاصة في المجتمعات متعددة الثقافات وذات التقاليد المشتركة وفق سياسة الاعتراف بالآخر وضمن الهوية وتعد الثقافة روح الامة وعنوان هويتها وتدل على الرقي في التعامل الانساني، وللثقافة دور في ترسيخ التلاحم بين افراد المجتمع. ولرسم ثقافة سياسية معينة فان تعزيز المواطنة يحتاج ان يسبقه عملية تأهيل سياسي وهي جزء من التأهيل الاجتماعي الكامل للشعب والتأهيل السياسي هو المرحلة الاولى في عملية تشكيل الثقافة السياسية المطلوب بلوغها داخل المجتمع (بديوي 2019، 77). وهنا لابد ان نشير الى دور وسائل الاعلام، إذ إن وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام ودوائر العلاقات العامة اما ان تكون أداة لتعزيز التعايش السلمي او ان تكون ذات تأثير عكسي يؤدي

الى نفور أفراد المجتمع لذلك يجب اعتماد البرامج الرامية ذات التأثير المباشر واللغة البسيطة وأيضا اعتماد الوسائل الاعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية لطرح الافكار الخاصة بالتعايش السلمي والسلم المجتمعي وأقامة الاحتفالات والمهرجانات ذات الطابع الاجتماعي الجامع ويركز على اللحمة الوطنية بعيدا عن التخندق الطائفي، اما عن دور المؤسسات التربوية والتعليمية التي يجب الابتعاد عن كل ما له علاقة بالسياسة والتحزب وطرح الافكار المتطرفة غير الجامعة. الى جانب ذلك التأكيد على دور الخطاب السياسي ودوره في تحقيق المصلحة الوطنية الفاعلة والسلم المجتمعي وذلك من طريق اعتماد خطاب سياسي يتسم بالعقلانية من قبل الحكومة والقوى المشاركة في العملية السياسية من اجل تعميق روح الثقة وخاصة للأطراف المترددة في المشاركة بالعملية السياسية وضرورة تبني خطاب سياسي يعزز ويضمن التنوع والسلم المجتمعي وقبول الآخر وضمان حقوقه كمواطن ايضا، ونشر خطاب وثقافة السلام هو ما يتطلبه التكيف مع التعددية الاجتماعية المتنوعة من الداخل حتى تكون في اطار تنوع الوحدة المجتمعية التي تنشد السلام وتنبذ العنف (حسين واخرون 2018، 248)، ويحتاج السلم الاهلي والمجتمعي الى إعلام مهني مسئول عن السلطة الرابعة في البلاد لتقويم السلطات الاخرى في النظام السياسي وتوجيه الرأي العام في البلاد توجيها معرفيا من خلال المعلومات الحقيقة البعيدة عن التضليل واعتماد المهنية في التقويم والمراقبة لأداء السلطات الرسمية وإيصال المعلومة الى الرأي العام وخلق مجتمع مسالم يعتمد على العدالة الاجتماعية ويسهم في توجيه الحكومة لبناء مؤسسات قوية تعتمد على معايير الحكم الصالح والتركيز على بناء مجتمع مدني متحضر تكون الهوية الوطنية هي البارزة وذلك من خلال ضمان الحقوق والحريات للأقليات، وقد نصت المادة (41) من الدستور العراقي الدائم لعام (2005) على: (أن العراقيين احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب ديانتهم او مذهبهم او معتقدهم او اختياراتهم وينظم ذلك بقانون)، وكذلك نصت المادة (43) على: (اولا: أتباع كل دين او مذهب احرار في ممارسة

الشعائر الدينية، ثانياً: تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها)، فضلا عن حق الاقليات بالمساواة وعدم التمييز ومن طريق الحفاظ على هوية الاقليات وعدم اجبارها على الاندراج ضمن هويات كبرى خاصة بالنسبة للهويات المركبة مثل الشبك و الكاكائية و الايزيديين وحقها في الحفاظ على هويتها بوصفها حقا انسانيا وحماية لغة الاقليات والحفاظ عليها من الاندثار والانقراض وبناء سياسات تعليمية تعزز معرفتها بثقافة وتاريخ ولغات الاقليات وحق الوصول الى وسائل الاعلام العامة.

4-المجال الاقتصادي: الاصلاح الاقتصادي خطوة ضرورية للاستقرار والتعايش بين الشعوب وتحقيق السلم العالمي والقضاء على الفقر والبطالة وخلق فرص عمل للشعوب والمجتمعات الفقيرة (فياض2013، 24). ويكون للعامل الاقتصادي دور كبير في استتباب الأمن والطمأنينة لدى ابناء الشعب خلال تعايشهم السلمي والاقتصادي (المحمداوي 2016، 87-89). ولا يمكن تعزيز حقوق الانسان والديمقراطية والتعايش السلمي والسلم المجتمعي دون توفير ارضية اقتصاديه مناسبة لتحويل الطموحات السياسية والاجتماعية الى واقع ملموس وذلك من خلال التوزيع العادل للثروات والقضاء على التمايز الطبقي الذي يؤثر في المجتمع ومعالجة الاختلافات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ومن هذه الاليات التوزيع العادل للثروات ومحاربة الفقر، ان التوزيع العادل للثروات هو احد أهم الاليات المجتمعية وركن من أركان السلم المجتمعي ويؤدي الى تعزيز اللحمة الاجتماعية وزرع الثقة المتبادلة بين ابناء المجتمع الواحد، وينعكس على بناء الدولة ويتعزز السلم المجتمعي مع معالجة الفقر والبطالة وتحسين مستوى النظام الاقتصادي، فضلا عن ذلك الانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد السوق والتحول الاقتصادي (الانتقال الى اقتصاد السوق) يتولى عملية التنمية والنمو، اذن يحدث تغيرات جذرية للنظام الاقتصادي الموجود ويتضمن هيكلته وتفكيكه لبناء نظام السوق محله ويرافق هذه التغيرات الغاء القوانين السابقة ووضع قوانين وتشريعات مناسبة لاقتصاد السوق والتنمية الاقتصادية.

مما تقدم نرى لتعزيز التعايش والسلم المجتمعي في العراق بعد عام 2003 يحتاج الى آليات وأسس عديدة في المجالات جميعها السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك يشترك الجميع فيها، كل من المؤسسات الامنية والإدارة الحكومية وقطاع الخدمات والقائمين على القانون والمتنفذين عشائريا وقطاع الطلبة ورموز المجتمع والباحثين في مراكز الدراسات والإعلام، اذن الجميع يشارك في خلق السلم المجتمعي المبني على اسس صحيحة.

النتائج والمناقشات:

من خلال متابعة الاحداث بعد التغيير السياسي في العراق بعد العام 2003 وكيف كان تأثيرها في المجتمع العراقي بصورة عامة والعملية السياسية بصورة خاصة، فقد ظهرت العديد من الظواهر التي أثرت سلباً في السلم المجتمعي في العراق، ومن أهمها العشيرة بوصفها بنية اجتماعية سياسية، فضلا عن العملية السياسية في العراق بعد العام 2003 أعطت للعشيرة دوراً كبيراً من خلال الحاجة الى الاصوات الانتخابية بالاعتماد على العشيرة في ذلك. والى جانب ذلك ونتيجة للإخفاقات السياسية في بناء الدولة العراقية وغياب الأمن دفع الأفراد اللجوء إلى الهويات الفرعية الصغيرة وهي العشيرة وبعضهم لجأ الى الهوية الفرعية الكبيرة متمثلة بالطائفية، والرجوع للعشائر من اجل فض النزاعات وإعادة بناء حضور العشيرة عسكرياً من خلال السلاح الذي انتشر بعد العام 2003، فضلا عن ذلك اعتماد معظم القوى السياسية على العشيرة لتعزيز وجودها وسلطتها وعلى أحزابهم وقبائلهم مما اثر في خضوع سلوكهم السياسي لإرضاء جماهيرهم وعشيرتهم وانعكس سلباً على العمل السياسي الذي يجب ان يكون لمصلحة الشعب كافة وليس لفئة معنية، وبالرغم من أهمية القبيلة في تعزيز التضامن والولاء الداخلي بين أفرادها إلا انه بهذا الشكل أصبحت خطرا يهدد السلم المجتمعي وعندما تظهر حالات النزاع العشائري في مدن مختلفة في العراق وظهور العصبية القبلية مما يؤثر في الهوية الوطنية ومن ثم تهديد السلم المجتمعي الذي يعرف بحالة الاستقرار

والهدوء والأمان للوصول الى حالة التفاهم المجتمعي القائم على نبذ الحروب والنزاعات والعنف والتطرف لإشاعة ثقافة التعايش السلمي وترسيخ ثقافة قبول الآخر المختلف (دينياً، مذهبياً، عرقياً، واجتماعياً). ومن الظواهر السلبية الأخرى التي اثرت في المجتمع العراقي هي ظاهرة الفساد السياسي والمالي والمحسوبية والبطالة وغيرها، ومن آليات تعزيز السلم المجتمعي في العراق:

1. آليات بناء المواطنة والمشاركة السياسية وتمتد من حق الانتخاب والترشيح الى حل أزمة استيعاب القوى الاجتماعية، وعلى النظام السياسي تحقيق الموازنة بين القوى الاجتماعية داخل البلد واحتواء القوى والمجموعات السياسية الجديدة، وتفعيل المصالحة الوطنية واحترام حقوق المواطن والمساواة بين المجتمع امام القانون، ولتحقيق المصالحة الوطنية في العراق تتطلب توفر عناصر منها تطبيق العدالة الانتقالية اذ تمثل العدالة الركن الاول من بين اركان المصالحة الوطنية الثلاث المتمثلة بالعدالة والحقيقة والتعويض، ايضا الاعتراف بالخطأ والاعتذار ومعالجة ترسبات الماضي والاعتراف بالآخر وبناء الثقة بين الاطراف كلهم واشتراك القوى الفاعلة جميعهم في المصالحة، والاتفاق على الثوابت الوطنية وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الفردية.

2. آليات ثقافية، والتي تتمثل في الثقافة السياسية لتعزيز المواطنة التي تحتاج التأهيل السياسي الذي هو جزء من التأهيل الاجتماعي، وإيمان النخبة السياسية و الإرادة السياسية بأن الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وضرورة الخروج من أزمة المواطنة لتعزيز السلم المجتمعي لأن المواطنة المنشودة هي العيش المشترك وسط التنوع والاختلاف وتحفيز الافراد والجماعات لحياة أفضل لأن السلم المجتمعي يقصد به وجود حالة السلام والوئام الإنساني داخل المجتمع لعنصر أساسي من عناصر تقدم المجتمع وبناء أفراده وان تقسيم اي مجتمع لواقع السلم الاجتماعي السليم من طريق بناء علاقاته المجتمعية وقبوله حالة التعايش السلمي. وخلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة وتنمية الجانب الثقافي وتنمية الترابط والتلاحم والاندماج للجماعات الاثنية كافة داخل

المجتمع في كيان اجتماعي سياسي واحد بحيث تشعر كل جماعة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها انها عراقية ومتساوية مع الجماعات الاجتماعية الاخرى ويكون الولاء للوطن الواحد على حساب الولاء للطائفة او القومية. كما ان للثقافة السياسية دور في احداث عملية الاصلاح والتحول الديمقراطي والتعايش السلمي وهنا يأتي دور نشر ثقافة المساهمة وهي الثقافة التي يكون فيها المواطنون فاعلون وقادرون على التأثير في السلطة السياسية من طريق مؤسسات كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح، ومن خلال احترام حقوق وواجبات الاخرين ورفض الظلم والإيمان بحرية الافراد والفئات الاخرى بممارسة طقوسهم الدينية الخاصة بهم وعاداتهم وتقاليدهم بدون ان تعارض هذه الثقافات ثقافة التسامح.

3. الآليات الإعلامية من طريق اعتماد الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية لطرح الأفكار الخاصة بالتعايش السلمي وإقامة المهرجانات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي الذي يركز على اللحمة الوطنية بعيداً عن الطائفية، فضلا عن ذلك التركيز على المناسبات الدينية والاجتماعية للجوانب المرسخة للتعايش السلمي من طريق ما يتم رفعه من شعارات وكلمات وبوسترات، ايضاً نشر الدراسات والبحوث ذات الطابع الذي يعزز الوطنية والعلاقات الاجتماعية السائدة وإقامة الندوات الحوارية للطوائف جميعها في المجتمع العراقي.

4. الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني اذ مارست منظمات المجتمع المدني دورا في تقديم المساعدات الانسانية وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة وترسيخ مبادئ السلم المجتمعي والتعايش السلمي وثقافة حقوق الانسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية للمحافظات وتعرضت منظمات المجتمع المدني العراقي لكثير من التحديات والمصاعب نتيجة الوضع السياسي والأمني للبلاد منها التمويل والفساد المالي، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز التعايش السلمي وترسيخ ثقافة الحوار

ونشر الثقافة القانونية والمواطنة وكذلك نشر ثقافة التسامح والحوار وتقبل الآخر والتأكيد على الفكر الابداعي وسمو الاخلاق.

5. الآليات الاقتصادية والتي ترمي الى توفير اسباب العيش الكريم وأيضا تلبية الاحتياجات الاساسية ورفع مستوى الخدمات مع العمل على تحسين الاحوال المعيشية وخلق فرص عمل وتحسين القدرات وتطوير المهارات الانسانية من طريق إقامة برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفتح المجال لممارسة الأعمال الحرة، ولان التعايش السلمي والسلم المجتمعي يتأثر بالطبيعية الاجتماعية للمجتمع العراقي ولا يقتصر في طائفة معينة وإنما يشمل أطياف المجتمع جميعا.

6. الغاء نظام المحاصصة الطائفية والتوافقية التي تثير النزاعات والعمل على بناء دولة وطنية ديمقراطية بوصفها الانموذج المثالي للدول المتعددة الاديان والمذاهب والأثنيات للحيلولة دون حدوث حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتنامي ظاهرة العنف في المجتمع، وتعزيز الهوية الوطنية العراقية مع الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري للمجموعات السكانية وترسيخها على أسس ديمقراطية جامعة للعراقيين كلهم وتوظيف النقاط المشتركة لخدمة الهوية العراقية، ومساهمة الاقليات في تعزيز التعايش السلمي من خلال انسجامها واندماجها بالمجتمع ويتطلب ذلك معالجة مشكلة الاقليات من طريق الاعتراف بالأقليات الاثنية والمحافظة على هويتها من خلال الدستور بتشريع القوانين الضامنة لذلك، والتمسك بمبدأ المساواة بين المواطنين ويتم مشاركة الاشخاص من الاقليات الاثنية في الحياة العامة والمجالس النيابية او الوظائف العامة بحيث يزول شعورهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وضرورة تفعيل دور المؤسسة الدينية وعلماء الدين وخطباء وأئمة الجوامع في ترسيخ المفاهيم الدينية الصحيحة بين افراد المجتمع والتي تعمل على نبذ النزاعات الطائفية والعرقية، فضلا عن ذلك إعطاء دور لزعماء العشائر والقبائل وشيوخها لإبعاد الطائفية والحرب الاهلية، لأن المجتمع العراقي مجتمع قبلي عشائري.

7. قيام الجهات السياسية الرسمية المتمثلة بالرئاسات الثلاث (البرلمان، مجلس الرئاسة، الوزراء) في توجيه وإدارة عملية التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي ووضع الخطط اللازمة لتجذير التعايش السلمي الحقيقي في العراق، ويكون الدستور هنا عاملا من عوامل تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي والوئام الوطني ويكون إحلال التعايش من طريق حظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير العرقي او الطائفي او يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له، والتأكيد على فرض هيبة الدولة و الاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية والحيادية في تنفيذ القوانين والتزام الاجهزة الامنية على حب الوطن والدفاع عنه وخضوع افراد المجتمع جميعا للدستور والقوانين الوطنية، وحصر السلاح بيد الدولة والقوات الامنية (الدفاع _ الداخلية)، و إلغاء مظاهر التسلح والتخلص من الديمقراطية التوافقية وتنظيم العملية السياسية وفق نظام التكنوقراط وفصل السلطات، فضلا عن ذلك بناء المؤسسات السياسية الفاعلة التي تتمكن بدورها من تحقيق مطالب الجماعات دون اللجوء للعنف، وكذلك التماثل والانسجام الثقافي بين النخب السياسية والاجتماعية.

الخاتمة:

يتميز العراق بأنه من الدول ذات التعددية الاجتماعية المتنوعة على الصعيد القومي والديني وهناك نوع من الانسجام والتعايش الاجتماعي بين افراد المجتمع العراقي لكن بعد عام 2003 شهد العراق نتيجة حالات العنف والقوة بين المكونات العراقية بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي، الى جانب ذلك جاءت المحاصصة الطائفية والتوافقية لتزيد من حالات التهميش والإقصاء وشعور بعض الفئات بالظلم والاضطهاد مما دفعهم للجوء الى الجماعات المتطرفة الخارجية. ان المجتمع العراقي لا يبقى متماسكا ولا يمكن للعراق ان يبقى موحدا وقويا إلا في اطار نوع من التعايش والسلم المجتمعي الطوعي والمشاركة في الوطن الواحد مع ضمان حقوق مختلف القوميات والأقليات والجماعات الدينية والمذهبية المتعددة والمتنوعة في العراق. ان سيطرة تنظيم داعش

الإرهابي عام 2014 على بعض المناطق في العراق وازدياد الطائفية والإرهاب كان له الأثر الواضح على التعايش والسلم المجتمعي، ولكن بتعاون الاجهزة الامنية مع العشائر والمرجعية الدينية والمشاركة الفعالة للحشد الشعبي كلها عوامل ساعدت على الانتصار على تنظيم داعش الارهابي، وأثبتت ان هناك فرصة لتحقيق السلم المجتمعي الحقيقي بين مكونات الشعب العراقي جميعا وفق أسس قائمة على الحوار والتسامح والتأكيد على نبذ الارهاب والجهات الداعمة له والثوابت المشتركة بين ابناء الشعب العراقي. وهناك آليات أساسية ينبغي توافرها لتعزيز التعايش والسلم المجتمعي في العراق منها الحوار المبني على المصالح المشتركة لا على مصلحة طرف دون آخر، وأن يكون الحوار الشامل على المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية كلها وبناء اجهزة الدولة على أسس الكفاءة بعيدا عن المحاصصة الطائفية والتأكيد على دور الدين والمرجعية الدينية في إشاعة روح التسامح والرحمة، وعدم التفريق بين مكونات الشعب على أساس العرق او الطائفة او المذهب، وترسيخ الهوية الوطنية العراقية، وأن يكون الولاء للوطن الواحد، ولأن السلم المجتمعي القائم على أسس صحيحة يقود البلد للبناء والاستقرار والتقدم .

قائمة المصادر:

ابراهيم، ناظم نواف. 2015. ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرها في الاستقرار السياسي. *مجلة دراسات دولية*، عدد. 63 (اكتوبر): 160.
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/59/39

العنبر، اياد، وحسين علي الاسدي. 2018. "الدولة الهشة وبناء السلم الاهلي عراق ما بعد داعش أنموذجا". *مجلة كلية الكوفة للعلوم القانونية والسياسية11*، عدد.35: 132.https://www.iasj.net/iasj/issue/9533.

العيثاوي، وسام حسين. 2018. التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣. برلين: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،. https://democraticac.de/?tag

الجميل، سيار. 2006. *العراق دراسة في السياسة والاقتصاد*. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

السعدون، احمد عبد الهادي. 2007. "المرجعية الدينية: دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

الجابري، ستار جبار، وصبري عبد الرزاق جاسم. 2009. :المصالحة الوطنية في العراق رؤى ومقترحات". *مجلة دراسات سياسية*، عدد .14 : 50-51.

الجنابي، محمد. 2019. "السياسات الاجتماعية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد الصراع". *مجلة المعهد العلمين للدراسات السياسية*، عدد. 14(يناير): 126.

https://www.researchgate.net/publication/338685872_alsyasat_alajtmayt_laadt_tahyl_almjtm_alraqy_fy_mrhlt_ma_bd_alnza.

المحمداوي، فاضل عباس. 2016. "دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية". *مجلة السياسة الدولية*، عدد. 31-32 (سبتمبر): 87-89

https://www.iasj.net/iasj/download/c1ffa3ea06cc75eb.

بديوي، عادل .2019. *انقاذ الهدف 16 في العراق السلام والعدل والمؤسسات الفعالة*. بغداد: دار قناديل.

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني. 2007. "بيان مكتب سماحة السيد (دام ظله) حول الوحدة الاسلامية ونبذ الفتنة الطائفية". 3 آذار، 2007.

https://www.sistani.org/arabic/statement/1504/.

تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٢ ، www.un.org

جاسم، رغد نصيف. 2013. "دور المواطنة في بناء الامن الوطني في العراق". *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، عدد.42(حزيران). https://iasj.net/iasj/article/78960:

جاسم، احمد فاضل. 2018. "العراق ما بعد الحرب واستراتيجية اعادة البناء دراسة تحليلية ". *مجلة العلوم السياسية*، عدد. 56(كانون الأول): 239.

https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/136/108

حمود، حسن هاشم. 2022. "العصبية القبلية والسلم الاجتماعي". *مجلة حمورابي*، عدد. 42(حزيران): 43.

https://www.iasj.net/iasj/pdf/01683bf01bc7ffda.

حسين، حيدر علوان، حسين حيدر جاسم، وموسى جعفر راضي. 2018. "تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق ". *مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية8*، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول (الاعتدال في الخطاب السياسي)،248 (كانون الأول).

https://political-encyclopedia.org/library/719.

خليفة، حسن سلمان. 2022. "الادوار والمهام للمؤسسات الامنية والحكومية في رسم مستقبل السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي في العراق". *مجلة حمورابي*11، عدد.42(حزيران): 87.

https://www.iasj.net/iasj/download/36e756061aea5f79.

سفيح، علي حسين. 2017. السياسية العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة فيه بعد العام ٢٠٠٣. بغداد: مركز العراق للدراسات الاستراتيجية .

شياع، ستار شدهان. 2015. "الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية". اطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية.

عبد العزيز، امير. 2005. *نظام الاسلام*. القاهرة: دار ابن الجوزي .

عليوي، عبد العزيز. 2020. "العدالة الانتقالية وأثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق". *مجلة دراسات دولية*، عدد. 81(نيسان): 137- 138

https://www.iasj.net/iasj/pdf/942e859b333fc1e7.

علاي، ستار جبار. 2012. "الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية". *مجلة دراسات دولية*، عدد 54: (حزيران) 114.

https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/349

عمران، عمر جمعة. 2019. *بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة التجارب المحلية وإعادة تأهيل المجتمعي*. بغداد: دار الهاشمي للكتاب الجامعي.

فياض، عامر حسن. 2013. ديمقراطية العرب البحث عن الهوية. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجة.

فياض، عامر حسن، وكاظم علي مهدي. 2013. "اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر". *مجلة قضايا سياسية*، عدد .24: 40

https://www.iasj.net/iasj/pdf/42b6646af6b477aa.

كاظم، نورس احمد. 2022. "انعكاس المتغيرات الاقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي". *مجلة حمورابي*. عدد. 45(حزيران): 30. https://hamm-journal.org/index.php/HJS/article/view/258/200

محمد، صفاء جاسم، وفالح خلف كاظم. 2022. "تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2003". *مجلة دراسات دولية*، عدد.91(كانون الأول) :36.

https://www.iasj.net/iasj/download/de9564cbd4a9cb60.

محمد، عكاب احمد. 2008. "فاعلية المادة (126) في تعديل دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ". *مجلة جامعة تكريت للحقوق*13، عدد.1: 245.

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-913379-

محسن، زيد عدنان. 2010. " الاصلاح السياسي في الوطن العربي بين الدافع والمعوقات". *مجلة السياسة الدولية*، عدد. 16: 87. https://iasj.net/iasj/article/9485

مؤيد، سامر، وخالد عليوي. 2016. "الطائفية واثرها في بنية المجتمع المدني مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق". *مجلة جامعة اهل البيت*، عدد.2(كانون الاول): 297.

https://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/20/180605-175359.pdf

محمود، عباس فاضل. 2012. "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق". *مجلة الاستاذ*، عدد.203: 635. https://www.iasj.net/iasj/download/bf33cef4dc6892c7

ناجي، علاء. 2020. "الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي". بحث منشور على موقع شبكة نبأ المعلوماتية. 2020. https://annabaa.org/arabic/studies/11034

وناس، فاطمة. 2013. "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في الجزائر". رسالة ماجستير، جامعة قاصدي / كلية الحقوق والعلوم السياسية.

List of References:

Al-Anbar, Iyad, and Hussein Ali Al-Asadi. 2018. "The Fragile State and Building Civil Peace in Post-ISIS Iraq as a Model." *Journal of the Kufa College of Legal and Political Sciences* 11, No. 35: 132 .https://www.iasj.net/iasj/issue/9533

Al-Ithawi, Wissam Hussein. 2018. Modernization and stability in the Iraqi political system after 2003. Berlin: The Iraqi Center for Strategic, Political and Economic Studies. https://democraticac.de/?tag

Al-Jamil, Sayyar. 2006. Iraq: A Study in Politics and Economics. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.

Al-Saadoun, Ahmed Abdel Hadi. 2007. "Religious Authority: A Study of Its Political Thought and Political Positions in Iraq," Master's Thesis, University of Baghdad/College of Political Science.

Al-Jabri, Sattar Jabbar, and Sabri Abdul Razzaq Jassim. 2009. "National reconciliation in Iraq: visions and proposals." *Journal of Political Studies*, No. 14: 50-51.

Al-Janabi, Muhammad. 2019. "Social Policies for the Rehabilitation of Iraqi Society in the Post-Conflict Phase." *Journal of the Teachers Institute for Political Studies*, No. 14: 126. https://www.researchgate.net/publication/338685872_alsyasat_alajtmayt_laadt_tahyl_almjtm_alraqy_fy_mrhlt_ma_bd_alnza

Al-Muhammadawi, Fadel Abbas. 2016. "The Role of Peaceful Coexistence in Achieving National Unity." *Journal of International Politics*, No. 31-32: 87-89 https://www.iasj.net/iasj/article/118225

Issue (68) December (2024) ISSN: 1815-5561 E-ISSN: 2521-912X

Aliwi, Abdul Aziz. 2020. Transitional justice and its impact on promoting peaceful coexistence in Iraq. *Journal of International Studies*, No. 81: 137-138. https://www.iasj.net/iasj/pdf/942e859b333fc1e7

Ali, Star Jabbar. 2012. "The Iraqi elections and their impact on stability and development." *Journal of International Studies*, No. 54: 114. https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/349

Abdul Aziz, Amir. 2005. The System of Islam. Cairo: Dar Ibn al-Jawzi.

Badawi, Adel. 2019. *Saving Goal 16 in Iraq: Peace, justice, and effective institutions*. Baghdad: Dar Qandil.

Fayyad, Amer Hassan 2013. Arab Democracy: Search for Identity. Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.

Fayyad, Amer Hassan, and Kazem Ali Mahdi. 2013. Problems of state building and governance in contemporary Iraq. *Political Issues Magazine*, No. 24: 40 https://www.iasj.net/iasj/pdf/42b6646af6b477aa

Hussein, Haider Alwan, Hussein Haider Jassim, and Musa Jaafar Radi. 2018. The repercussions of political discourse on societal peace in *Iraq, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences* 8, special issue of the First International Conference (Moderation in Political Discourse), 248. https://political-encyclopedia.org/library/719

Hammoud, Hassan Hashem. 2022. "Tribal fanaticism and social peace." *Hammurabi Magazine*, No. 42:43. https://www.iasj.net/iasj/pdf/01683bf01bc7ffda

Ibrahim, Nazim Nawaf. 2015. The phenomenon of violence and sectarian polarization in Iraq after 2003 and its impact on political stability. *Journal of International Studies*, No. 63 (October): 160. https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/59/39

Imran, Omar Juma. 2019. *Peacebuilding in conflict societies: Study of local experiences and community rehabilitation*. Baghdad: Al-Hashemi University Book House.

Jassim, Ahmed Fadel. 2018. "Post-war Iraq and the reconstruction strategy, an analytical study." *Journal of Political Science*, No. 56: 239. https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/136/108

Jassim, Raghad Nassif. 2013. "The Role of Citizenship in Building National Security in Iraq." *Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies*, No. 42: 46 https://www.iasj.net/iasj/article/78960

Kazem, Nawras Ahmed. 2022. "The Reflection of New Regional Variables on the Social Peace." *Hammurabi Magazine*. No. 45: 30. https://scholar.google.com/citations?view_op=view_citation&hl=en&user=6wj6YwoAAAAJ&citation_for_view=6wj6YwoAAAAJ:Y0pCki6q_DkC

Khalifa, Hassan Salman. 2022. "The roles and tasks of security and governmental institutions in shaping the future of social peace and community security in Iraq." *Hammurabi Magazine* 11, No. 42: 87. https://www.iasj.net/iasj/download/36e756061aea5f79

Muhammad, Safaa Jassim, and Faleh Khalaf Kazem. 2022 Challenges of building societal peace in Iraq after 2003. *Journal of International Studies,* No. 91:36. https://www.iasj.net/iasj/download/de9564cbd4a9cb60

Muhammad, Akab Ahmed. 2008. "The effectiveness of Article (126) in amending the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005." *Tikrit University Journal of Law* 13, No. 1:245. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-913379-

Mahmoud, Abbas Fadel. 2012. "The Role of Civil Society Organizations in Strengthening Democratic Building in Iraq," *Al-Ustad Magazine*, No. 203: 635. https://www.iasj.net/iasj/download/bf33cef4dc6892c7

Mohsen, Zaid Adnan. 2010. "Political reform in the Arab world between motivation and obstacles." *Journal of International Politics*, No. 16:87. https://iasj.net/iasj/article/9485

Moayad, Samer, and Khaled Aliwi. 2016. "Sectarianism and its impact on the structure of civil society: An approach to consolidating a state of peaceful coexistence in Iraq." *Ahl al-Bayt University Journal*, No. 2 (December): 297. https://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/20/180605-175359.pdf

Naji, Alaa. 2020. "The social role of the clan in achieving societal peace, research published on the Nabaa Informatics Network website. 2020 https://annabaa.org/arabic/studies/11034.

Statement from the office of Sayyed Al-Sistani in the Supreme Religious Authority in Najaf Al-Ashraf. 2007. https://www.sistani.org/arabic/statement/1504/.

Safih, Ali Hussein. 2017. General politics in the Iraqi political system and the factors affecting it after 2003. Baghdad: Iraq Center for Strategic Studies.

Shiaa, Sattar Shadhan. 2015. "Political and economic reform in Iraq after 2003 and its future prospects." Doctoral thesis, Al-Nahrain University/College of Political Science.

Wanas, Fatima. 2013. "National Reconciliation as a Mechanism for Achieving Stabilization in Algeria," Master's Thesis, Kasdi University/Faculty of Law and Political Science.

UN General Assembly Report on the 2012 Parliamentary Hearing, www.un,org